

العالم إلى أين فى عام 2024؟ «السودان وليبيا»



لواء د. سمير فرج



11 يناير 2024

على مدى الأسبوعين الماضيين، وفى إطار سلسلة من المقالات التى سنستعرض فيها الأحداث الجارية فى العالم، حالياً، ومدى تأثيرها على أيام عام 2024، تناولت مجريات الحرب الروسية الأوكرانية، ثم حرب غزة التى شنتها إسرائيل على الشعب الفلسطينى، واليوم سأتناول ما يجرى فى الاتجاهات الإستراتيجية لمصر، الجنوبية والغربية، أو السودان وليبيا.

وقبل أن نتابع أحداث السودان، ذلك البلد الشقيق المحب لمصر، الذى يعد بالنسبة لنا، أمناً قومياً مباشراً، دعونا نسترجع لمحة تاريخية عن العلاقات الثنائية، فالسودان ومصر كانتا دولة واحدة حتى ثورة 52، حتى منحتها مصر استقلالها، بناءً على طلبها. وخلال فترة حكم البشير، التى امتدت ثلاثين عاماً، مرت العلاقات الثنائية بأسوأ حالاتها، نتيجة معاداته مصر، فضلاً عما سببه للسودان من أضرار بالغة وعقوبات اقتصادية، نتيجة تصنيفها على قوائم الدول الداعمة للإرهاب، بعد استضافته أفراد الجماعات الدينية المتطرفة، العائدة من أفغانستان، خاصة ابن لادن، وعناصر تنظيم القاعدة. ورغم معاداة البشير لمصر، إلا أنها لم تأل جهداً، مع الولايات المتحدة، لرفع السودان من قوائم الإرهاب.

وبعد عزل البشير شهد السودان، سلسلة من الصراعات وعدم الاستقرار، حتى توقيع الاتفاق السياسى الإطارى، بين جميع الأحزاب السودانية، على أساس تسليم الحكم لسلطة مدنية، وإبعاد الجيش عن السياسة، ودمج قوات الدعم السريع مع قوات الجيش، وإجراء انتخابات جديدة، بناءً على دستور جديد، وتنفيذ اتفاقية جوبا. وكانت الأمور تسير فى اتجاهها الصحيح، حتى ادعت قوات الدعم السريع، فجأة، أن الاندماج مع قوات الجيش يحتاج إلى سنوات عدة لإتمامه، وعلى أثر ذلك نشب القتال واحتدم الصراع بين القوتين، وأصبحت الحياة فى

السودان مأساة إنسانية، مما دفع أكثر من 5 ملايين مواطن لهجرة منازلهم، وصل منهم، رسمياً، 300 ألف سودانى إلى مصر، فى حين لم يأبه طرفا الصراع إلا بالقتال والسيطرة على أكبر عدد من المدن السودانية.

وقد تحركت مصر، على الفور، من خلال دعوة الرئيس السيسى إلى مؤتمر سلام للدول المجاورة للسودان، وحاولت الولايات المتحدة والسعودية التدخل لإيقاف القتال، عدة مرات، وحالياً، تسعى دول منظمة الإيجاد للتواصل مع الأطراف المختلفة، لوقف إطلاق النار. وعلى الاتجاه الآخر، قام حميدتى، قائد قوات الدعم السريع، بزيارة إثيوبيا، حيث التقى رئيس وزرائها وعبدالله حمدوك، رئيس وزراء الحكومة الانتقالية السودانية الأسبق، فى محاولة لإيجاد صيغة لحل المشكلة، وما زالت كل الأطراف، سواء فى الاتحاد الإفريقى أو مصر، تحاول إيجاد مخرج للأزمة السودانية، التى وصلت إلى نفق مسدود.

أما على الاتجاه الاستراتيجى الغربى، فتعتبر ليبيا أمناً قومياً مباشراً لمصر، بحدود مشتركة تمتد إلى 1200 كيلو متر، وقد سادها، منذ رحيل القذافى، النزاعات وعدم الاستقرار، وانقسم الحكم فيها بين الشمال بقيادة عبدالحميد ديبية، رئيس الوزراء المنتهية ولايته فى طرابلس، وبين الغرب بقيادة أسامة حماد، رئيس الوزراء المعين من البرلمان فى مدينة بنى غازى، مع وجود 20 ألفاً من المرتزقة القادمين من شمال سوريا وغرب أفريقيا، فضلاً عن الوجود العسكرى التركى، من خلال قواعد عسكرية بحرية وجوية، وسيطرة جوية على الأجواء الليبية.

وهكذا، تعيش ليبيا فى مصير مجهول، حيث فشلت كل الأطراف فى الاتفاق على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية للبلاد، يتم بمقتضاها تنظيم البلاد سياسياً وتشريعياً وتنفيذياً، لتبدأ ليبيا فى مرحلة جديدة من إعادة البناء والتطوير، الذى لم تشهده منذ رحيل القذافى، فلم تبنيها مدرسة أو مستشفى، وتستغل جميع عوائد البترول للإنفاق على الجماعات المرتزقة، التى تؤمن كل فريق من الفرق المتنازعة.

ولكن تبرز المشكلة الرئيسية فى وجود القوات التركية الموجودة فى ليبيا، والتي تشكل العقبة الرئيسية مع مصر، الراضة لوجود قوات أجنبية على أراض مجاورة لها، وهو حق دولى مشروع، خاصة بعدما قامت حكومة طرابلس، برسم حدود بحرية مع تركيا، بما يتنافى مع كل القوانين الدولية المنظمة لعمليات ترسيم الحدود البحرية! لذلك قامت مصر، على الفور، بترسيم حدودها مع إيطاليا واليونان، من خلال القنوات الشرعية، بما أفضل ترسيم الحدود البحرية، بين ليبيا وتركيا، مما زاد من عمق المشاكل بين الطرفين، إذ إن التقارب المصرى التركى مرهون بحل مشكلة الوجود العسكرى فى ليبيا، فى حين تسعى تركيا، فى الحصول على حصة كبيرة من عمليات إعادة الإعمار فى ليبيا، فور استقرار الأمور بها، والبدء فى عملية التنمية.

وتستمر مصر، والدول الأوروبية، فى مساعيهم لوضع الأطر والقواعد المنظمة لإجراء انتخابات رئاسية فى ليبيا، والتنسيق لتحديد شروط الأحقية فى الترشح لها، فى ظل وجود حكومة محايدة، لإدارة العملية الانتخابية، وهو ما يرفضه ديبية، المنتهية ولايته، والمُصر على البقاء فى رئاسة الحكومة، طمعاً فى الوصول لكرسى الرئاسة. وفى تلك الأثناء ظهر فى المشهد، سيف الإسلام القذافى، نجل الرئيس الراحل، الذى يسعى للترشح للرئاسة، رغم أنه مطلوب فى محكمة العدل الدولية، ويواجه رفض الولايات المتحدة الأمريكية لترشحه لذلك المنصب.

وهكذا تسير ليبيا، الآن، فى نفق مظلم، لا يعلم مداه أو مآله أحد، ولكننا نأمل أن يُغلب أطراف النزاع فيها، المصلحة العليا لوطنهم، بالتوافق على إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية، لضمان عودة الاستقرار إلى ليبيا وشعبه الشقيق.

Email: sfarag.media@outlook.com